

مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة

The contribution of foreign investment to achieving sustainable development A case study of LafargeHolcim Cement Msila

محمد العيد ختيم¹، خليفة حروز² / Mohamed laid KHATIM¹, khelifa HEROUZ²

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر) mohamedlaid.khatim@univ-msila.dz

² مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر) herouz.khelifa@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/06/14

تاريخ القبول: 2022/06/04

تاريخ الاستلام: 2022/04/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة من عمال شركة محل الدراسة، ولتحقيق ذلك تم تطوير نموذج يتكون من المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي والمتغير التابع التنمية المستدامة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وجمع البيانات من مفردات العينة عن طريق الاستمارة كأداة أساسية والتي تشمل أعوان وإطارات والبالغ عددهم 126 عاملا من مجتمع مكون من 464 عامل، اين تم التوصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، فكانت العلاقة ايجابية في البعد الاقتصادي وضعيفة في البعد البيئي والبعد الاجتماعي بالشركة محل الدراسة، خلافا عن الدراسات السابقة التي اهتمت البعد البيئي، وهذا راجع الى قوانين وتشريعات الدولة فيما يخص الاستثمار الاجنبي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: D221، D889، N777

Abstract:

This study aims to find out the extent to which foreign investment contributes to sustainable development from the point of view of a sample of the workers of the company in question, and to achieve this was developed a model consisting of the independent variable foreign investment and variable of sustainable development, and the descriptive approach and data collection of sample vocabulary was relied upon by the form as a basic tool, which includes the 126 agents and frameworks of a community of 464 workers, where was reached in this study to have a relationship The link and impact between foreign investment and sustainable development in its three dimensions, the relationship was positive in the economic dimension and weak in the environmental dimension and social dimension of the company in question, unlike previous studies that neglected the environmental dimension, due to the laws and legislation of the state with regard to foreign investment..

Keywords: foreign investment FI, sustainable development

Jel Classification Codes: D221،D889 N777

Résumé: Cette étude vise à déterminer dans quelle mesure l'investissement étranger contribue au développement durable du point de vue d'un échantillon de travailleurs de l'entreprise en question, et pour y parvenir a été développé un modèle composé de la variable indépendante investissement étranger et variable du développement durable, et l'approche descriptive et la collecte de données de l'échantillon de vocabulaire ont été utilisées par le formulaire comme un outil de base, qui comprend les 126 agents et cadres d'une communauté de 464 travailleurs, où a été atteint dans cette étude pour avoir une relation Le lien et l'impact entre l'investissement étranger et le développement durable dans ses trois dimensions, la relation était positive dans la dimension économique et faible dans la dimension environnementale et la dimension sociale de l'entreprise en question, contrairement aux études précédentes qui négligeaient la dimension environnementale, en raison des lois et de la législation de l'État en ce qui concerne les investissements étrangers

Mots-clés: l'investissement étranger, Le développement durable.

Codes de classification de Jel: : D221 D889 N77

1. مقدمة :

يعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم المصادر والمحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصاديات العالم نظرا للمساهمة المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيات والتقنيات الحديثة والمساهمة في التمويل المالي، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وتوفير فرص العمل، وتحسين المهارات والدخول في ركب العولمة، مما أدى إلى الرفع من حدة المنافسة بين المؤسسات على الصعيد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى فتح الطريق على مصراعيه أمام المؤسسات العملاقة للبحث عن أسواق خارجية، ومع تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي أصبحت هدفا لكلا الدول للاستفادة منها في تحسين أوضاعها المحلية، ومن أجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الجزائري وإيجاد مصادر دخل بديلة للمحروقات والسير في مسار التنمية، وتحسين الأداء الاقتصادي الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والزيادة في نسب تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها.

وأصبح تحقيق التنمية المستدامة من أهم المواضيع التي شددت اهتمامات الدول خاصة بعد ما عرف العالم في الآونة الأخيرة العديد من الاختلالات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، فأصبحت بذلك تهدد تقدم الإنسان من جهة ورفاهيته من جهة أخرى بل حتى واستمراره، لذا تركزت اهتمامات العديد من الجهات بموضوع التنمية المستدامة التي تعتبر كأداة ناجعة لمعالجة الاختلالات، وحتى يتجنب العالم الانعكاسات السلبية فإنهم يرون أنه من الواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بمساهمة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، وبما أن الاستثمار الأجنبي يعتبر من المؤسسات المهمة والأساسية في أي اقتصاد، وله تأثير كبير على هيكل التمويل واستقرار الأوضاع المالية والنقدية في الاقتصاد المحلي.

1.1. مشكلة الدراسة:

في هذا السياق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التي قمنا بصياغتها على النحو التالي :

هل توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة؟

يمكن تجزئة هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة؟
- إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة؟
- إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على مجمل الأسئلة السابقة، تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ارتباط بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة.
- الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة.

ويتفرع الفرض الرئيسي الثاني إلى ثلاثة فروض فرعية وهي على النحو التالي:

- يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والبعد البيئي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة.
- يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة.
- يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة

3.1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التحقيق من فرضيات السابقة، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيمه إلى عدة أهداف

فرعية تتمثل في:

- التعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي).
- الوقوف على مساهمة شركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة كمستثمر أجنبي في تحقيق التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة.

4.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة من الدول المقدمة (الباحثة عن الاستثمار) إلى الدول النامية (الدول المضيفة) من بينها الجزائر ومنه تتجلى الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي الذي يستطيع أن يحدث تغييراً جذرياً على واقع الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل تساهم في تخفيض مستويات البطالة وكذا مواكبة التطورات في ظل استقطاب التنمية المستدامة والحرص على تحقيق التنمية المستدامة.

5.1. منهج الدراسة:

- المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، كما استخدمنا عدة أدوات تتمثل فيما يلي:
- المسح للمكتبي: من خلال الاطلاع على مختلف المراجع والمصادر باللغة العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وأية مراجع قد تساهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.
- الاستبيان: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصرياً، وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي SPSS26.
- الملاحظة الميدانية: بصفة الباحث عامل في الشركة محل الدراسة
- أما الجانب التطبيقي فتم التطرق من خلاله للدراسة الميدانية بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة، وذلك بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام استبيان موجهة إلى عينة من عمال بالشركة.

6.1. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة وفق الآتي:

- الحدود الزمانية: نهاية السنة 2021.
- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة LHCM.

7.1. الدراسات السابقة:

نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدراً من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي نظراً لتأثيرها في اقتصاديات الدول المضيفة لها، لذا سيتم استعراض بعض الدراسات لباحثين تطرقوا إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من الجانب النظري أو القياسي، وعلى وفق الآتي:

* ريم ثوأمية (2019)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الظاهرتين (الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية)، ومعرفة فيما إذا كان التحسن الكبير الذي عرفته مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى الاستثمار الأجنبي أم لا وذلك باستخدام برمجية Eviews10 باعتماد نموذج الاصدار البسيط ومنهجية ARD وقد أفرزت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية بصورة سلبية على المدى القصير وبمعدل ضعيف كان أثره موجبا على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أما بالنسبة للمؤشر البيئي والمتمثل في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فقد كان أثره سلبياً على المدى القصير وموجباً على المدى الطويل، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نسبة كبيرة التغيرات الحاصلة في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، وأن معظم التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التحسن في أسعار البترول. * علي شاكر حواد (2017)، الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة، جامعة القادسية، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه العلاقة من خلال بيان مدي الترابط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وحسن إدارتها من جهة أخرى ومدى التحسن (في بعض مؤشرات التنمية المستدامة من الناحية العملية. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات التنمية المستدامة بمعنى هل أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحسن إدارة وتوجيه هذه التدفقات له الأثر الإيجابي في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة أم لا، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك تأثير واضح بين الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية المستدامة. تبين من نتائج التحليل أن العراق لم

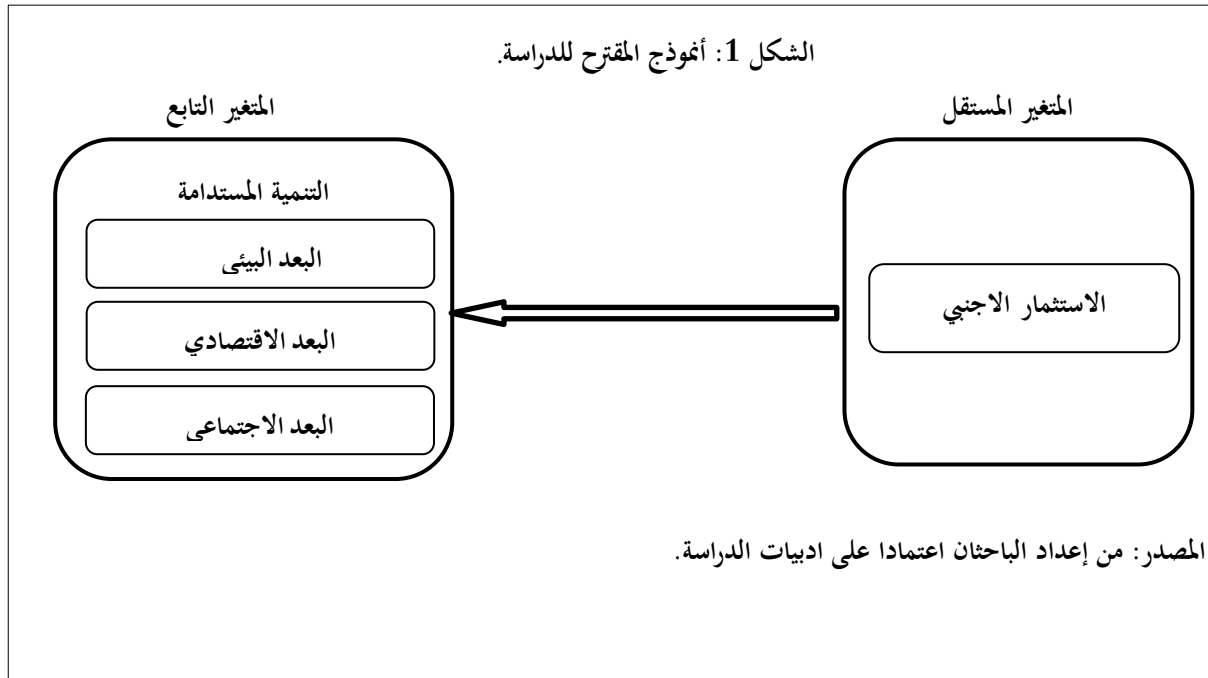
يشهد أي تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر يعتد بها، وبالتالي لم يكن هناك أي أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

* حاول كل من (قويدري و بوزيان) عام 2010-2011 بدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (1991-2008)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي، كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

7.2. أنموذج المقترح للدراسة:

في ضوء مشكلة البحث والفرضيات نقترح أنموذج للدراسة والمتمثل في الشكل رقم (01)، لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في الاستثمار الأجنبي والمتغير التابع والمتمثل في أبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي

(



2. الاستثمار الأجنبي

1.2. تعريف الاستثمار الأجنبي:

لقد اختلف المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي لأن كل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص لذا سوف يتم التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف، أولها مجموعة تعاريف المؤسسات المالية، أما الثانية فهي مجموعة من التعاريف فهي لبعض الباحثان والمفكرين الاقتصاديين الذين تناولوه.

1.1.2. تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية.

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي على " أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي % 10 أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها. (الشامي، 2008، صفحة 59).

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فترى أن الاستثمار الأجنبي « نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود

علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة. وتعتبر المنظمة أن الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت". (القريشي، 2014، صفحة 105).

في حين عرفته منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي على أنه "أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ)، والذي يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات".

2.1.2. تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين:

يعرف الدكتور فريد النجار الاستثمار الأجنبي على أنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو الأجيال طويلة الأجل". (النجار، 2000، صفحة 23).

يعرف الدكتور عبد السلام أبو قحف "الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن تملك جزئي للطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري سواء كان المشروع إنتاجيا أو خدميا" (عميروش، 2012، صفحة 106).

ويعرفه سليمان عمر محمد الهادي على أنه: ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية (محمد الهادي، 2009، صفحة 23).

ويعرفه غول فرحات "أن هذه الاستثمارات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسية بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، تكون مملوكة لها بالكامل (غول، 2008، صفحة 205).

ويعرفه علي عبد الفتاح أبو شرار "في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ويهدف تحقيق عائد" (علي، 2007، صفحة 233).

مما سبق نستخلص التعريف التالي والشامل للاستثمار الأجنبي وهو كل استثمار يتم خارج البلد بحثا عن دول مضيفة وتكون تمتلك موارد كبيرة سعيا من وراء ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسة والمالية في آجال محددة قصيرة أو طويلة يمكن أن تكون لفرد أو مجموعة أو دولة أخرى.

2.2. أشكال الاستثمار الأجنبي:

هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي أهمها:

1.2.2. الاستثمارات المشتركة أو الشراكة: (سعيد، 2007، صفحة 65)

تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وينسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب كما يكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع بينهما حسب الاتفاق وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك مما يضمن مصالح كل طرف.

و تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخبرات حيث لاحظ أنه يصبح المستثمر الأجنبي خطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال، وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقاً سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49% زيادة على الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي وكذا توجيه الشركات المختلطة تعتبر في دول العالم الثالث كوسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الانجاز وتسيير المشروع وكذلك في تطوير الروابط الاقتصادية.

2.2.2. الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي:

وفي هذا النوع المستثمر الأجنبي هو من يقدم رأس المال المشروع المقام بالكامل، وله السيطرة الكاملة في اتخاذ القرارات وادارة وتسيير الكامل للمشروع، وهذا النوع لا تحبذه الكثير من الدول المضيفة خوفا من التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

3.2.2. الاستثمار في المناطق الحرة: (عبد الكريم، 2013، صفحة 86)

في هذا النوع من الاستثمار يكون مرتبط بمناطق محددة وفي العموم تكون قرب الحدود البرية أو البحرية وتتميز بإعفاءات جمركية كما أنها تستفيد من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص دخول المواد الأولية وغيرها حيث يتم إنشائها وتحديدها من طرف البلدان المضيفة وتتميز بأسعار منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المنطقة، وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموماً إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي: (محمودي، 2002، صفحة 41)

- مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي: الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية.
- مناطق حرة صناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المنطقة الحرة للصناعات التصديرية والمنطقة الحرة للمؤسسات أي منطقة الشغل.
- مناطق حرة للخدمات: تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجبائية.

4.2.2. الشركات المتعددة الجنسية: (عبد المطلب، 2008، صفحة 184)

ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي، عرفها الاقتصاد VERNON على أنها شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساساً لعناصر استراتيجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها - الحجم الكبير - التشتت الجغرافي - التنوع في النشاطات - التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

5.2.2. إنشاء مؤسسة أو فرع:

وتعتبر من الأشكال الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذا الشركات إذا كان هذا النوع تفضله شركات متعددة الجنسية إلا أننا نجد الكثير من الدول النامية تتردد من هذا النوع من الاستثمارات ولا تسمح لها بالتملك الكامل للمشروعات.

3.2. أهداف الاستثمار الأجنبي:

- إن الهدف العام للاستثمار مهما كان نوعه هو تحقيق العائد وتكوين الثروة وتنميتها وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف بصفة خاصة إلى: (سيان، 1997، صفحة 20)
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.
 - إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
 - الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
 - الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.

4.2. مبادئ الاستثمار الأجنبي:

تتمثل مبادئ الاستثمار الأجنبي فيما يلي: (عبد المطلب، اقتصادية المشاركة الدولية، 2006، صفحة 216)

1.4.2 مبدأ الشفافية والتناسق:

يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

2.4.2 مبدأ سيولة حركة رأس المال:

وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق وتتمثل في:

- مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق

- مبدأ حرية الدخل لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي :

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة .
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات .
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

3.4.2. مبدأ الاستقرار:

يلعب مساهمة هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل :

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات .
- أخطار تحويل رأس المال .

3. التنمية المستدامة

1.3. تعريف التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من التعاريف للتنمية المستدامة، نذكر منها:

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها". (ابو النصر و مدحت، 2017، صفحة 83).

وتعريفها موسوعة المعلومات ويكيبيديا: هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية. ويعرفها سحر قردري الرفاعي: هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الملاءمة بين أركانها الثلاث: الموارد البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعرفها قاسم مصطفى خالد بأنها التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. او هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل (قاسم، 2009، صفحة 20). كما عريفها محمد كامل شرقاوي: التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة.

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة، والعدالة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

2.3. متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن حصر اهم المتطلبات للتنمية المستدامة فيما يلي: (الخطيب، 2000، صفحة 220)

الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: من خلال التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.

- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الممتلكات المحلية.

- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية تركز على المعرفة، بالإضافة الى حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

إن التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف تي إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.

3.3. مجالات التنمية المستدامة:

يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة، هي كالتالي: (ابو النصر و مدحت، 2017، الصفحات 93-97)

1.3.3. التنمية البيئية:

فهي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية. ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة.

ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على التنمية البيئية في الآتي:

- المحافظة على الأراضي الزراعية.
- العمل على زيادة المساحات الخضراء.
- زراعة الأشجار والمحافظة عليها.
- حماية الكائنات الحية وغير الحية.
- التحول نحو الطاقة النظيفة مثل: الطاقة الشمسية.
- تطبيق فكر المدن الخضراء والذكية.
- جعل معظم الأعمال المكتبية تتم من خلال الأنظمة المعلوماتية.
- التخفيف من استهلاك الأوراق وتدويرها.
- استخدام الأضواء والإلكترونيات التي توفر الطاقة

2.3.3. التنمية الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية. ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية، نذكر:

- متوسط الدخل الفردي والوطني.
- حجم قطاع الزراعة والصناعة.
- مدى وفرة الموارد الطبيعية.
- نسبة توظيف رأس المال.
- حجم الإنتاج والاستهلاك.
- معدلات التصدير والاستيراد.
- حجم الدين الداخلي والخارجي.

- القيمة الشرائية للعملة المحلية.

3.3.3 التنمية الاجتماعية:

التنمية المتوازنة لا تنصب فقط على التنمية الاقتصادية، بل للتنمية جوانب اجتماعية وثقافية وإنسانية أيضا. ويقصد بالتنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له. وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية.

ومن المؤشرات الاجتماعية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاجتماعية، نذكر:

- الخدمات الاجتماعية الحكومية المتوفرة.
- الخدمات الصحية المتوفرة.
- نسبة التعليم في المجتمع.
- نسبة الأمية في المجتمع.
- نسبة المواليد والوفيات.
- الوعي الثقافي في المجتمع.
- مدى توفر خدمات شغل أوقات الفراغ.
- عدد منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات.

4. الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

يستعرض الباحثان منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات وكذلك خصائص مجتمع وعينة الدراسة واهم نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها بعد تحليل البيانات التي شملتها الاستبانة.

1.4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع عمال شركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة والبالغ عددهم 464 عامل، هذا للملاءمة الموضوع والمتعلق أساسا بالمتغير المستقل المتمثل في الاستثمار الأجنبي، والمتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي)، وأما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 126 عامل الموضحة بالجدول 1.

الجدول 1: معدل الاسترداد للاستبيانات الموزعة

نوع الاستبيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات المستبعدة	نسبة الاسترداد
الاستبيان الموزع الكترونيا	140	126	3	90 %

المصدر: من إعداد الباحثان، 2021، بالاعتماد على وثائق الموارد البشرية.

2.4. متغيرات البحث:

على ضوء أهداف الدراسة، وفروضها تم اختيار العبارات التي تناسب أهداف الدراسة مع مفهوم الدراسة، وقد استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي كطريقة لقياس آراء المستقصي منهم، تجاه المتغيرات محل الدراسة وقد كانت الإجابات على كل فقرة كما في الجدول:

الجدول 2: التوزيع لمقياس لكرت الخماسي

الفئة	[1.80-1]	[2.6-1.80]	[3.40-2.6]	[4.2-3.40]	[5-4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثان.

3.4. أدوات واساليب الدراسة

1.3.4. أداة الدراسة:

قد قام الباحثان بتصميم استبانة موجهة لعينة من عمال شركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة، للتعرف على آرائهم حيال مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة، وقد قام الباحثان بتصميم هذا الاستبيان بالاعتماد على عدد من المصادر التي تناولت مختلف جوانب الدراسة، ولقد تم تقسيمها إلى قسمين كما يلي:

- القسم الأول: احتوى على خمسة اسئلة حول البيانات الشخصية.
- القسم الثاني: تضمن بنود الاستبيان واحتوى على (25) فقرة تضم متغيرات الدراسة، كما في الجدول 3

الجدول 3: متغيرات الدراسة.

المتغير المستقل	المجال	العبارات التي تستخدم لقياس هذا المتغير
الاستثمار الأجنبي	07-01	الاستثمار الأجنبي
المتغير التابع	المجال	العبارات التي تستخدم لقياس هذا المتغير
التنمية المستدامة	12 – 08	البعد البيئي
	18 – 13	البعد الاقتصادي
	25 – 19	البعد الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان الموزع

2.3.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- قام الباحثان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات بهدف الوصول إلى مدى صحة أو خطأ الفرض الرئيس والفروض الفرعية للبحث التي تتناسب مع طبيعة البيانات المتاحة لهذه الدراسة، وهي كما يلي:
- برنامج spss 26: يستخدم في عملية التفرغ والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة
 - النسب المئوية والتكرارات: من أجل عرض خصائص العينة.
 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: بيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
 - اختبار ألفا كرونباخ (Crambach's Alpha): يستخدم لمعرفة ثبات عبارات الاستبيان، وقياس الاتساق بين فقراته.
 - معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): يستخدم هذا المعامل لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومن أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة منها والتابعة.
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد: يستعمل لتقدير العلاقة بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع ومتغير كمي آخر أو عدة متغيرات كمية وهي المتغيرات المستقلة

4.4. صدق أداة الدراسة وثباتها:

1.4.4. صدق الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- الصدق الظاهري صدق آراء المحكمين: تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من 04 دكاترة من دكاترة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وقد استجاب الباحثان لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.
- الصدق البنائي: من أجل التأكد من صدق الاستبانة وذلك للوقوف على مدى التجانس الداخلي لأداة القياس المستخدمة في الدراسة، تم حساب معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحاور مجتمعة.

الجدول 4: معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة بالاستثمار الأجنبي

عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الاستثمار الأجنبي	0.802	0,000
البعد البيئي	0,726	0,000
البعد الاقتصادي	0,713	0,000
البعد الاجتماعي	0,753	0,000

المصدر: من اعداد الباحثان 2021 بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM Spss 26

يبين الجدول 4 معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة بالاستثمار الأجنبي والدرجة الكلية لعبارات هذا المحور، حيث يتضح جليا أن جميع القيم الاحتمالية أقل من 0.05، كما أن كل قيم معاملات الارتباط كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة بالاستثمار الأجنبي والدرجة الكلية لجميع عباراته هي قيم موجبة تتراوح بين 0.713 و 0.802 ما يدل على أن جميع عبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

2.4.4. اختبار ثبات الاستبانة (اختبار ألفا كرونباخ Chronbach's Alpha):

لقياس ثبات الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول 5:

الجدول 5: نتائج اختبار ثبات الاستبيان ألفا كرونباخ

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ Alpha
الاستبانة ككل	25	0.785

المصدر: من اعداد الباحثان 2021 بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM Spss 26

نلاحظ أن معاملات الثبات لكل من الاستبانة ككل بلغ 0.785 وهذا يدل على مؤشر جيد لثبات واستقرار نتائج أداة القياس، لو أعيد الاختيار مع نفس الافراد وفي نفس الظروف، فإن 78% سيجيبون بنفس الاجابة فهي صالحة لتحليل النتائج، وجاهزة للتطبيق للدراسة.

5.4. اختبار طبيعية البيانات

اختبار كولموجروف – سميرونوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

الجدول 6: اختبار طبيعية البيانات

المحور	عنوان	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة Sig
01	الاستثمار الأجنبي	0.074	0.200
02	التنمية المستدامة	0.090	0.200

المصدر: من اعداد الباحثان، 2021، بالاعتماد على بيانات الاستبانة

قاعدة: هي إذا كانت قيم الاحتمال (sig) أكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال الجدول 6 نجد أن مستوى الدلالة sig أكبر من (0.05) لكل محور من محاور الاستبيان مما يدل على إتباع

البيانات للتوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات تتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

5.5. التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

1.5.5. الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول خصائص وسمات عينة الدراسة

الجدول 7: خصائص وسمات عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	96.04%
	أنثى	3.96%

السن	أقل من 30 سنة	02	1.58%
	من 31 إلى 40 سنة	45	35.71%
	من 41 إلى 50 سنة	79	62.71%
	أكثر من 50 سنة	0	0%
المستوى التعليمي	تقني سامي	28	22.22%
	ثانوي	36	28.58%
	جامعي	54	42.85%
	دكتوراه	8	6.35%
المستوى الوظيفي	عون	69	54.76%
	إطار	57	45.24%
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	02	1.58%
	من 5 إلى 10 سنوات	03	2.39%
	من 10 إلى 15 سنة	38	30.15%
	أكثر من 15 سنة	83	65.88%
	المجموع	126	100%

المصدر: من اعداد الباحثان، 2021، بالاعتماد على بيانات الاستبانة

نلاحظ من الجدول 7 أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 96.04% والنسبة المتبقية المقدرة ب 3.96% هم إناث ويفسر هذا نظرا لطبيعة العمل في الشركة وخصوصا العمل التناوبي الليلي ، كما يتضح أيضا أن أعلى نسبة في فئة العمر هي الفئة (41-50) سنة فهي تمثل نسبة 62.71% نظرا لأن أغلبية أفراد المجتمع قدماء بالشركة وهي تشتغل منذ قرابة 19 سنة ، ثم تليها مباشرة الفئة من (31 إلى 40) سنة بنسبة 35.71%، ثم تأتي الفئة التي تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة 1.58%، وأخيرا الفئة التي تزيد أعمارهم عن 50 سنة بنسبة 0% ويفسر هذا بسياسة المطبقة في الشركة في الآونة الأخيرة وهي تسريح العمال بالتراضي، أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي وكما يوضحه الجدول أعلاه، فقد كان أغلب أفراد العينة من ذوي المستوى جامعي بنسبة 42.85%، ومن تقني سامي بنسبة 22.22% أما نسبة ذوي المستوى الثانوي 28.58% وذوي المستوى العالي دكتوراه فقد بلغت 6.35%، وكما هو ملاحظ فإن أغلبية أفراد العينة هم من المستوي الجامعيين وهذا يدل على ان عاملي الشركة أغلبهم من ذوي الشهادات.

2.5.5. اختبار الفرضيات

1.2.5.5. الفرضية الرئيسية للدراسة:

- الفرضية الرئيسية الاولى: لاختبار الفرضية الرئيسة الاولى، وجب علينا تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين من خلال تحليل حساب معاملات الارتباط بينهما.

H1: يوجد مساهمة للاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

H0: لا يوجد مساهمة للاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

وباستخدام تحليل حساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتمثل في (الاستثمار الأجنبي) والمتغير التابع والمتمثل في (التنمية المستدامة)، فكانت النتائج كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول 8: يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	المحور	
		الاستثمار الأجنبي	التنمية المستدامة
0.000	0.802	معامل بيرسون للارتباط	
الدلالة الإحصائية			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM Spss 26

تبين نتائج الجدول 8 وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي والمتغير التابع التنمية المستدامة، بمعامل ارتباط قدره 0.802 ويفسر هذا أن هناك ارتباط معنوي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وأن قيمة sig هي أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي H0 وقبول الفرض البديل H1 وهذا ما يعني صحة وقبول الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد مساهمة للاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة.

- الفرضية الرئيسية الثانية: لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، وجب علينا تحليل الانحدار المتعدد بين متغير الاستثمار الأجنبي ومتغير التنمية المستدامة.

H1: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

H0: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد معنوية وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في (الاستثمار الأجنبي) والمتغير التابع والمتمثل في (التنمية المستدامة)، فكانت النتائج كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول 9: نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة.

ملخص النموذج						
Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R-deux	R-deux ajusté	خطا التقدير	قيمة F المحسوبة	Sig.
1	0.570	0.325	0.308	0.31371	19.554	0,000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM Spss 26

يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الموضحة بالجدول 9 ، أن قيمة sig هي أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي H0 وقبول الفرض البديل H1 والذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة محل الدراسة، كما قدر معامل الارتباط بـ (0.570) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهو ارتباط إيجابي يؤيد صحة وإثبات الفرضية الرئيسية و بمعامل تحديد بلغ (0.325) ، أي أن ما قيمته 0.325 من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة هي ناتجة عن التغيرات في الاستثمار الأجنبي وهذا ما يعني صحة وقبول الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة.

2.2.5.5 . اختبار الفرضيات الفرعية:

لاختبار الفرضيات الفرعية، وجب علينا تحليل معاملات الانحدار المتعدد لكل الفرضيات الفرعية الخمسة.

الجدول 10: تحليل معاملات الانحدار المتعدد

المعاملات Coefficients							
Model	معاملات غير قياسية		Coefficients standardisés Bêta	قيمة T	قيمة R- deux	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
	B معامل الانحدار	Erreur standard					
(الثابت)	0.786	0.480	-	1.638			0.104
البعد البيئي	0.298	0.086	0.291	3.452	0.171	17.775	0,001
البعد الاقتصادي	0.405	0.116	0.297	3,506	0.301	37.069	0,000
البعد الاجتماعي	0.149	0.094	0.137	1,596	0.141	14.155	0,001

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج IBM Spss 26

- الفرضية الفرعية الأولى: يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار المتعدد المبينة في الجدول 10، أن قيمة sig في البعد البيئي كانت أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي H0 وقبول الفرض البديل H1 والذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي و تحقيق بيئة سليمة لشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة، حيث نلاحظ معامل بيتا (B) والبالغ (0.291) مما نستنتج أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق بيئة سليمة، أما قيمة معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.171)، وتشير إلى أن ما مقداره (0.171) من التباين الكلي الحاصل في البعد البيئي تتحدد من خلال عينة البحث للاستثمار الأجنبي، وأن النسبة المتبقية البالغة (0.829) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفة، وأنه يوجد اهتمام كبير بالبيئية في الشركة المبحوث بمقدار (3.452) وهذه النتيجة تؤكد لنا صحة وقبول الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة لشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة.

- الفرضية الفرعية الثانية: يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

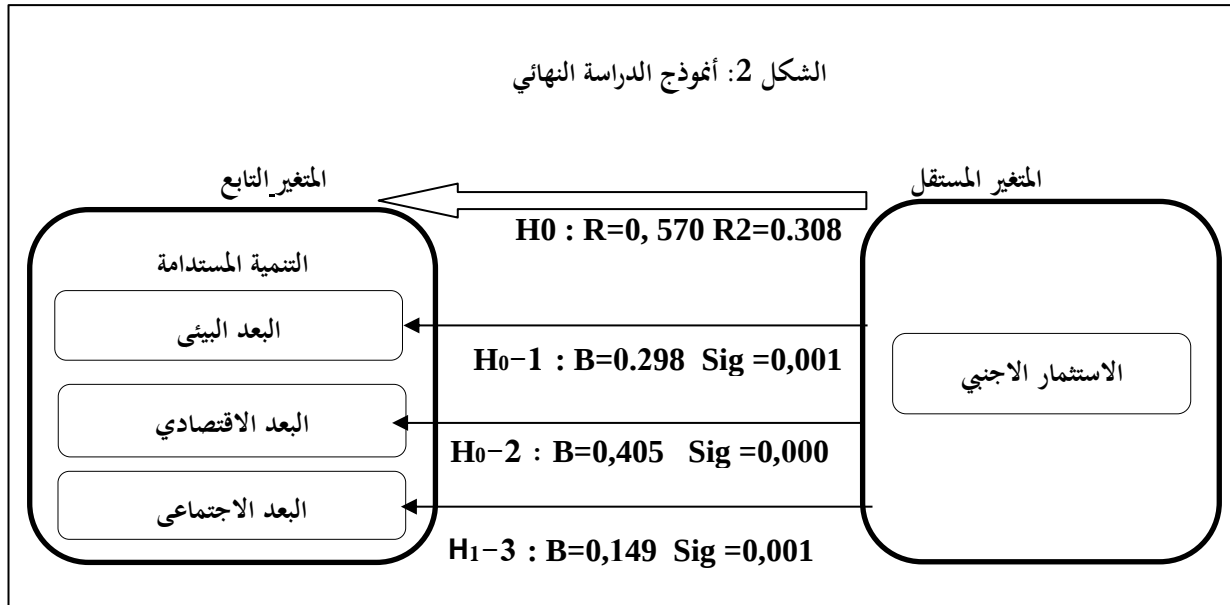
أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار المتعدد المبينة في الجدول 10، أن قيمة sig في البعد الاقتصادي كانت أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي H0 وقبول الفرض البديل H1 والذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والبعد الاقتصادي لشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة محل الدراسة، حيث نلاحظ معامل بيتا (B) والبالغ (0.405) مما نستنتج أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية، أما قيمة معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.301)، وتشير إلى أن ما مقداره (0.301) من التباين الكلي الحاصل في البعد الاقتصادي تتحدد من خلال عينة البحث للاستثمار الأجنبي، وأن النسبة المتبقية البالغة (0.699) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفة، وأنه يوجد اهتمام كبير بالتنمية الاقتصادية في الشركة المبحوث بمقدار (3.506) وهذه النتيجة تؤكد لنا صحة وقبول الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لشركة لافارج هولسيم إسمنت بالمسيلة.

- الفرضية الفرعية الثالثة: يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار المتعدد المبينة في الجدول 10، أن قيمة sig في البعد الاجتماعي كانت أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي H0 وقبول الفرض البديل H1 والذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والبعد الاجتماعي لشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة محل الدراسة، حيث نلاحظ معامل بيتا (B) والبالغ (0.149) مما نستنتج أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاجتماعية، أما قيمة معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.301)، وتشير إلى أن ما مقداره (0.301) من التباين الكلي الحاصل في البعد الاجتماعي تتحدد من خلال عينة البحث للاستثمار الأجنبي، وأن النسبة المتبقية البالغة (0.699) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفة، وأنه يوجد اهتمام كبير بالبعد الاجتماعي في الشركة المبحوث بمقدار (1.596) وهذه النتيجة تؤكد لنا صحة وقبول الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لشركة لافارج هولسيم إسمنت بالمسيلة.

6.4. أنموذج الدراسة النهائي:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي يمكن تقديم نموذج يشمل أهم النتائج في شكل يفسر علاقة الأثر بين المتغير المستقل والمتمثل في الاستثمار الأجنبي، والمتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة المعتمدة في الدراسة، حيث كان تأثير الاستثمار الأجنبي واضح على التنمية المستدامة من خلال قيمة معامل الانحدار و قيمة Sig الموضحين في النموذج، كما كان له تأثير على البعد الاقتصادي المرتبة الأولى، ثم تأثيره على البعد البيئي في المرتبة الثانية، و المرتبة الثالثة كانت في البعد الاجتماعي.



المصدر: من إعداد الباحثان وباعتماد على مخرجات SPSS 26

5. خاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي من بين الوسائل التي لها أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ يساهم الاستثمار الأجنبي في رفع القدرات الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة، وكذا نقل التكنولوجيا من البلدان المقدمة لاستثمار الى البلدان المضيفة، والجزائر من بين البلدان المضيفة، وعليه وجب على الحكومة سن قوانين تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي.

1.5. النتائج:

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

تم اختبار فرضيات الدراسة، حيث نجد أن الفرضية الرئيسية الأولى والثانية أن للاستثمار الأجنبي مساهمة وأثر في تحقيق التنمية المستدامة، بينما الفرضيات الفرعية الثلاثة وجدنا أن للاستثمار الأجنبي أثر في تحقيق كل من البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، كما توصلنا الى أن عينة الدراسة اتفقت على أن الاستثمار الاجنبي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للأسباب التالية:

- أن التنمية المستدامة مرتبطة بكل من المحيط، التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو مستدل به في الجانب النظري.

- الاستثمار الاجنبي باعتباره وجه من اوجه حركة رؤوس الاموال ونقل التكنولوجيا

- الاستثمار الاجنبي طريق لا محال منه وأحد محطاته الكبرى هي العولمة والتنمية المستدامة.

مما سبق تستخلص انه توجد علاقة ارتباط قوية موجبة بين الاستثمار الأجنبي و التنمية المستدامة بشركة لافارج هولسيم إسمنت المسيلة محل الدراسة عند مستوى دلالة (0.05)، وهو ما لمسناه مخططا له بعناية كبيرة في محتويات المخطط الاستراتيجي للشركة سنة (2022-2025) الذي أعده مجمع لافارج هولسيم الاسمنت بالنظرة المستقبلية، ومن خلال الملاحظة

الميدانية للباحث باعتبار عامل بالشركة، لاحظ ان الشركة فعلا مهتم بالجانب التنمية المستدامة خصوصا في البعد الاقتصادي من خلال عملية التصدير وما له من أثار على الميزان التجاري والمحيط الاقتصادي، وكذا البعد البيئي لما للشركة من معدات وتكنولوجيا حديثة كالمصفاة لها مدة ويتم تغييرها ، وامتلاكها لأفران ذات درجة حرارته عالية جدا لإتلاف النفايات السامة كالأدوية وغيرها واهتمام بغرس الأشجار والمساحات الخضراء داخل وخارج الشركة ، واما البعد الاجتماعي من خلال ما تقدمه الشركة من مساعدات لسكان الدبيل حمام الضلعة ولاد خلوف الذكارة خلال بناء مدارس وكذا ملاعب جواريه، وتقديم اعانات ومنح للعمال

2.5. توصيات:

انطلاقا من دراستنا لموضوع الاستثمار الاجنبي ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة والنتائج المستخلصة نقدم التوصيات التالية:

- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع والمصادقة عليها
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات، وتحسين مناخ الاستثمار.
- رقمنة الاستثمار من اجل القضاء على البيروقراطية.
- لا بد من تظافر الجهود فيما يخص القضاء على كافة المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التعاون بين بلدان العالم من أجل القضاء على كافة العراقيل التي من شأنها أن تؤثر على التنمية المستدامة مثل ظاهرة الفقر الجهل مشكل الصحة وايضا ادخال المشاكل السياسية ضمن المعوقات خاصة في ظل الظروف الراهنة وخاصة بين بلدان الجوار.
- وضمان الاستقرار السياسي، والقضاء على العنف، إضافة إلى تقليل البيروقراطية، ما قد يعود بالنفع على باقي القطاعات الأخرى.

6. قائمة المراجع

- 1- الشامي، ع. (2008). سياسات الاستثمار في الدول العربية. القاهرة: دار الكتب.
- 2- سيان، ز. أ. (1997). مبادئ الاستثمار. الاردن: دار النهج للنشر والتوزيع.
- 3- عبد الحميد عبد المطلب. (2008). العولمة الاقتصادية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 4- علي، ع. أ. (2007). الاقتصاد الدولي -نظريات وسياسات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 5- قاسم، م. خ. (2009). ادارة البيئة والتنمية المستدامة "في ظل العولمة المعاصرة". الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 6- محمد الهادي، ع. س. (2009). الاستثمار الأجنبي وحقوق البيئة. عمان-الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- 7- الخطيب، ن. (2000). اقتصاديات البيئة والتنمية. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة.
- 8- القريشي، ح. ع. (2014). العلاقات الاقتصادية الدولية. التجف الاشراف: دار الضياء للطباعة.
- 9- النجار، ف. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 10- عبد الحميد عبد المطلب. (2006). اقتصادية المشاركة الدولية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 11- عميروش، ش. م. (2012). مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية. لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- 12- غول، ف. (2008). التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية. الجزائر: دار خلدون.
- 13- كاي عبد الكريم. (2013). الاستثمار الاجنبي والتنافسية الدولية. لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- 14- مدحت ابو النصر، و ياسمين محمد مدحت. (2017). التنمية المستدامة- مفهومها -ابعادها- مؤثراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- 15- مراد محمودي. (2002). التطورات العالمية في الإقتصاد الدولي. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- 16- يحي سعيدي. (2007). تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر -اطروحة دكتوراه-. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.